الإدراك الإستراتيجي كمدخل لفهم الأمن الوطني والإستراتيجية الدفاعية للجزائر

بلقاسمي مولود

طالب في طور الدكتوراه تخصص دراسات دولية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية–الجزائر

Belgacemi mouloud@yahoo.com

الملخص :سنحاول من خلال هده الدراسة تحليل مدخل الإدراك الإستراتيجي كأهم مدخل لفهم الإستراتيجية الأمنية والدفاعية للجزائر، من منطلق أن العقيدة الأمنية والعسكرية إطار مرجعي ومنطلق لبناء الإدراكات والتصورات لدى القيادات الوطنية، فالإرث التاريخي للدولة ومعطيات البيئة الأمنية الداخلية والخارجية تأثر على العملية الإدراكية وعلى مواقف الدولة من الناحية العملية، ومن الناحية النظرية يقدم لنا مدخل الإدراك إطارا تحليليا لتفسير كيفية بناء الإستراتيجية الأمنية والدفاعية للدولة وكيفية تفسير بعض مواقف الجزائر اتجاه أزمات المنطقة.

ومنه يمكن القول أن الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه أزمات المنطقة وخاصة تجاه الأزمة الليبية كان من منطلق مرجعية العقيدة الأمنية والدفاعية للدولة وخاصة في إطار مبدأ وعقيدة عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول، فمن خلال هده العقيدة تشكلت مجموعة من المواقف الدفاعية، إلا أن الإدراك الإستراتيجي يفرض مرونة وتكيف مع التحولات والمستجدات إضافة إلى القدرة على إستشراف إتجاهات الأحداث والتطورات، مما يفرض إعادة بناء منطلقات ومرجعيات العملية الإدراكية على المستوى الإستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: الإدراك– الإستراتيجية الدفاعية– الأمن الوطني– عدم التدخل

Strategic Perception Introduction to understanding the security and defense strategy of Algeria

In this study we will attempt to analyze the introduction of strategic perception as the most important input to understanding the security and defense strategy of Algeria, From the standpoint of The security doctrine is a frame of reference for the construction of perceptions of the national leadership of Algeria. The historical heritage of the state and the security environment are influenced by the perception process and the state's orientations in practice. at the theoretical level, the entrance to cognition is an analytical framework for how to build the country's security and defense strategy and how to explain Algeria's positions towards regional crises.

The defensive position of Algeria towards the crises of the region, especially towards the Libyan crisis was based on the reference to the security and defense doctrine of the state in particular within the framework of the principle and doctrine of non-interference in the internal affairs of States, the doctrine of security has formed a set of defensive positions, 'but the strategic perception imposes on the state more adapted to the geopolitical transformations, as well as the ability to anticipate the trends of events and developments,

which necessitates the reconstruction of the premises and references of the process of strategic perception.

Keywords: perception – defense strategy – national security – non-intervention

الإدراك الإستراتيجي كمدخل لفهم الإستراتيجية الأمنية والدفاعية للجزائر

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية تحولات جيوسياسية بسبب الإضطرابات الإجتماعية وتداعياتها الأمنية خاصة مع إنهيار كثير من دول ودخول أخرى مرحلة من الهشاشة والضعف لتظهر مع دلك تهديدات وتحديات، لتدخل المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة شمال إفريقيا بصفة خاصة مرحلة فوضى أمنية بالإضافة إلى تدخلات إقليمية ودولية ضمن حسابات إستراتيجية، ومنه فكل دولة تسعى إلى بناء إستراتيجية أمنية ضمن مواقف دفاعية أو هجومية من منطلق العقيدة الأمنية لكل دولة وحسابات الربح والخسارة ما يعني أن الإدراك يعتبر عامل أساسي في بناء تصور إستراتيجي للتعامل مع التحولات الإقليمية، ضمن هده المعادلة وهدا الوضع تجد الجزائر نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات

التي يفرض عليها تعزيز إستراتيجيتها الأمنية بصفة عامة والدفاعية بصفة خاصة من مدخل إدراكها لما يحيط بها في البيئة الإستراتيجية، فالإدراك الإستراتيجي لأي دولة يبنى من منطلق عقيدتها الأمنية والعسكرية وتصورها للتهديدات التي تحيط بها وكيفية التعامل معها من منطلق مقوماتها الجيواستراتيجية ومنه فالدراسة ستحاول معالجة إشكالية تتمثل في:

كيف يمكن لمدخل الإدراك الإستراتيجي تفسير الإستراتيجية الدفاعية للجزائر؟

وما هو الإطار المرجعي لهده العملية الإدراكية

وما تطبيقاتها في السياسة الخارجية الجزائرية؟

وعليه ومن خلال الإشكالية والمنهج المتبع يمكن تقسيم الدراسة إلى مجموعة من المحاور:

المبحث الأول: منطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني: عقيدة ومبادئ الدولة كمرجعية للإدراك الإستراتيجي

المبحث الثالث: عدم التدخل في العقيدة الدفاعية للجزائر

المبحث الرابع: إشكالية الإدراك الإستراتيجي ومعضلة الإستشراف

مفاهيم أساسية:

1. الإدراك الإستراتيجي:

مما جاء في اللغة العربية أن الإدراك عبارة عن تمثل حقيقة الشيء عند المدرِك يشاهد بها ما به يدرك، فهو عبارة عن كمال حاصل في النفس، وهذه الإدراكات معنى يخلقه الله تعالى في تلك النفس المدركة، ويجب معرفة أن الإدراك على معنيين، الأول: وهو مرتبة من مراتب العلم، أي وصول مثال المعلوم إلى النفس المدركة، والمعنى الثاني: هو مطلق الإدراك أي كل عمليات وصول العلم ومراتبه فالأول هو الإدراك والثاني هو مطلق الإدراك، وهذا يمثل ما نعبر عنه بالقوة العالمة أو العارفة في الإنسان[1]، ويعتبر مفهوم الإدراك المتغير الثاني بعد التصور ليصبح الإدراك عملية ربط بين البيئة التي تحيط بصانع القرار وبيئته النفسية[2].

كما يمكن فهم الادراك باعتباره عملية استقبال وتنظيم وتفسير وترجمة المدخلات التي ترد إلى الفرد من البيئة المحيطة، ويقول الكاتب "أحمد صقر عاشور" أن الادراك هو الطريقة التي يرى بها الفرد العالم المحيط به ويتم ذلك عن طريق استقبال المعلومات وتنظيمها وتفسيرها، وتكوين مفاهيم ومعاني خاصة، وترى الكاتبة "راوية حسن" أن الإدراك هو العملية التي يقوم من خلالها الفرد بتنظيم وتفسير إنطباعاته الحسية لكي يقوم بتفسيرات لمعاني البيئة التي يوجد فيها، فلا يوجد فرد يرى الواقع كما هو ولكن ما يفعله يعتبر تفسير لما يراه ويدركه والذي نطلق عليه الواقع.[3]

أما التصور فهو نشاط ذهني معرفي طبيعي للعقل يسعى لمعالجة وفهم موضوع ما دون أن يكون هذا الموضوع بالضرورة حقيقي، وتكون طريقة المعالجة لهذه الموضوعات تبدو حقيقية واقعية[4]

ومنه يمكن القول أن الإدراك الإستراتيجي هو المعرفة التي يجب أن تتوفر عند كل تنظيم لتفسير القضايا والظواهر وتحليلها والتنبؤ بمستقبلها وطريقة التعامل معها من منطلق الفرص والتهديدات بما يضمن الإستمرار والتطور والتكيف مع البيئة الإستراتيجية، فهو إطار منهجي للتفكير يحقق توازنا بين القدرات والأهداف والإستعداد للمستقبل[5]

2. الإستراتيجية الدفاعية:

من منطلق أن أساس مفهوم الأمن الوطني هي الإستراتيجية الدفاعية للدولة تعرف على أنها مجموعة المبادئ الأساسية التي تعتمدها الدولة لتفسير وتعريف مقتضيات الأمن الوطني بمختلف مستوياته، وتعرف أيضا بأنها التدابير والمبادرات التي تأخذها أو لا تأخذ بها الحكومات فيما يتعلق بصنع القرار والأهداف الإستراتيجية مثل متى وكيف تفوَّض القوات المسلحة الوطنية، أي أنها سياسة الاستعمال الأمثل للقوات المسلحة لضبط الأمن في الداخل والأمن القومي للبلاد في الخارج وهي ليست من مسؤولية رئيس الجمهورية لوحده حتى في البلدان الأكثر استبدادا، حيث يشترك الرئيس أو رئيس الوزراء في وضعها مع طاقم أمني يضم قيادة الجيش ومسؤولي الأجهزة الأمنية المختلفة.[6]

ويرتبط هدا المفهوم بمفهوم الأمن العسكري وهو وليد الفكر العسكري وبوجود القوة العسكرية وهذا النوع من القوة لا يتمتع بطابع الثبات، ويتغير بتغير الوسائل العسكرية والتكتيكية، والأمن العسكري محصلة إندماج القوة الأمنية مع القوة العسكرية لتحديد مسار السياسة الدفاعية للدولة، وهو يعني السياسة الهادفة إلى رسم وتطوير كل الوسائل التي تضمن تأمين المحافظة على الوطن وسيادته وأمنه الوطني وله علاقة بإرادة القيادات والحكام بمواجهة كل خطر يهدد أمن الدولة ومصالحها الحيوية[7].

المبحث الأول: منطلقات العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية

تعرف العقيدة الأمنية على أنها مجموعة المبادئ والخبرات والقيم التي تشكل أسس الإستراتيجية الأمنية وتعتبر الإطار المرجعي لسلوك الدول، ومن ضمن العقيدة الأمنية نجد العقيدة العسكرية التي تهتم بالقضايا العسكرية من خلال رؤية المؤسسات العسكرية والقوات المسلحة وفلسفتها اتجاه طريقة تعاملهل ودورها في حالة السم والحرب، ويعتبر العامل التاريخي أهم العوامل في تحديد وتطور العقيدة الأمنية

الجزائرية إضافة إلى موقعها الإستراتيجي فهي تجمع بين الأبعاد الإسلامية، المغاربية، العربية المتوسطية، الإفريقية والطاقوية، بحيث يمكن تقسيم مراحل تبلور هده العقيدة بثلاث مراحل رئيسية:

- العقيدة الأمنية الجزائرية ما بين 1962-1991:

والتي تميزت بالتأثير الكبير لحركات التحرر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وبهدا مواصلة الفكر الثوري وتقوية الإستقلال والسيادة الوطنية سواء في الداخل أو الخارج، بالإضافة إلى توتر العلاقات الجزائرية المغربية على خلفية مطالب المغرب في التراب الجزائري والتي كانت سببا في نشوب حرب مسلحة عرفت بحرب الرمال في 1963 وشكلت هده السابقة منعرجا في إدراك التهديدات وتبلور السياسة الدفاعية الجزائرية لتعتبر المغرب تهديدا للأمن الوطني.[8]

وما بلور العقيدة العسكرية في هده المرحلة أيضا التصور الجزائري إتجاه الدائرة العربية والإشكاليات الشرق الأوسطية وخاصة القضية الفلسطينية كأحد ثوابث السياسة الخارجية الجزائرية، يضاف إلى دلك بعض التوترات كحرب لبنان 1981 و1983 وقصف إسرائيل سنة 1985 لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس والقصف الأمريكي لليبيا سنة 1986 كل هدا جعل الجزائر تدرك مدى إرتباط الجناح الشرقي للوطن العربي بأمنها الوطني، إلا أن الجزائر في هده المرحلة (العشرية السوداء) إنشغلت بالحفاظ على أمن وإستقرار الدولة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بها في ظل ظروف إقليمية كحرب الخليج الثانية سنة 1991[9]

- العقيدة الأمنية الجزائرية من 1991 إلى 2001:

في نهاية الثمانينات واجهت الجزائر أزمة داخلية ناتجة عن إنهيار أسعار البترول والدخول في صراع مسلح مع جماعات متطرفة، ولمواجهة هده الأزمة قامت الجزائر بإصلاحات واسعة على المستوى السياسي والإقتصادي والعسكري مع تبني دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس التعددية الحزبية وإقتصاد السوق والإنسحاب الجيش من الساحة السياسية، فتحددت مهمات الجيش في الدفاع عن السيادة الوطنية وسلامة التراب والمجال البري والبحري والجوي طبقا للمادة 24 -25 من دستور 1986 و 1996[10].

شهدت هده المرحلة تحولات جدرية وأزمات كادت أن تعصف بالدولة الجزائرية، وكل هدا أثر بشكل كبير على العقيدة الأمنية العسكرية للجزائر لتصب كل إهتماماتها على ضمان إستمرارية بقاء الدولة والحفاظ على أمنها الوطني ووحدة ترابها، وخاصة في ظل تنامي التهديدات والتحديات الإقليمية وخاصة

في ظل التوتلر مع المغرب وإنتشار الجمعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية والتهريب في منطقة الساحل الإفريقي، وتشكلت هده العقيدة من خلال مجموعة من الأحداث والتحولات والمحطات التاريخية

- العقيدة الأمنية الجزائرية من 2000 إلى 2010:

من خلال حربها ضد الإرهاب مما أكسبها خبرة في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى هدا نادت الجزائر المجموعة الدولية للعمل على إيجاد إستراتيجيات ووسائل دولية لمحاربة الإرهاب كتهديد عابر للقارات وبهدا كسبت الجزائر خبرة وإهتمام دولي في مجال مكافحة، فقد شاركت الجزائر بصفة ثنائية أو متعددة في إطار المجهودات الأمريكية الجزائرية في تبادل المعلومات، تدريب وتجهيز القوات الأمنية وتطوير إستراتيجية عملية ضد الإرهاب وخاصة في إطار عملية "المسعى النشط" التي نظمها الحلف في إطار الحوار المتوسطي والموجه لمحاربة الإرهاب في المنطقة.، ومبادرة دول الصحراء لمكافحة الإرهاب في مارس 2004[11].

وبالتالي فالعقيدة العسكرية هي محصلة تصورات وممارسة وإرث تاريخي وقدرات عسكرية وإقتصادية ومعطيات طبيعية يفرضها الموقع الجغرافي، ومنه فإن عناصر العقيدة العسكرية الجزائرية تتمثل في:

- ✓ تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته بانتهاج الخيارات العسكرية الدفاعية وعدم المساس بسيادة أي دولة.
- ✓ السعي نحو تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تحقيق الأمن والدفاع مثل مصادقة الجزائر على "ميثاق الإتحاد الإفريقي لعدم الإعتداء والدفاع المشترك" سنة 2007.

المبحث الثاني: عقيدة ومبادئ الدولة كمرجعية للإدراك الإستراتيجي

يقوم الإدراك الإستراتيجي الجزائري في سياسته الخارجية على مجموعة من المبادئ والمنطلقات، يرجع أصلها إلى المواثيق الوطنية المختلفة، بدءًا بمواثيق الثورة (بيان أول نوفمبر ميثاق الصومام، وميثاق طرابلس)، وصولا إلى مواثيق الدولة الجزائرية، المتمثلة في ميثاق الجزائر ودساتير: 1963، 1976، 1989 و1996، فهي ترتكز في تعاملها مع القضايا الدولية على مبادئ منصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي، فالمواقف الجزائرية وإدراكها ينبع دائما من

سيادة الدول على إقليمها، وللدولة صلاحية استغلال ثرواتها الطبيعية والمعدنية والسلامة الترابية ضف إلى ذلك إن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية قائمة في الأساس على مبدأ التعاون بين الدول سواء في الإطار الثنائي، أو المتعدد والأطراف أو مع المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تكريس مبدأ حسن الجوار وتعزيز العلاقات بين الدول.

وهده المبادئ من خلال دستور 1989 في الفصل الثالث من المادة25 ينص على أن: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، والمادة 26: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري. والمادة 27: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه[12]، وقد بقيت هده المبادئ والمنطلقات ثابتة رغم تغير الرؤساء والأشخاص.

فالإدراك الإستراتيجي نابع من مبادئ وثوابت الثورة الجزائرية وخاصة بيان 01 نوفمبر 1954، فهذا البيان يعكس التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية وهذا ما اكسبها مكانة مرموقة في المجال الدبلوماسي على الساحة الدولية فلم تتغير هذه التوجهات رغم تغير الرجال في حكم الدولة، وسبب هذا الاحترام والمكانة الدولية يرجه الى عدة عوامل أهمها:

- قداسة مبادئ الثورة التحريرية وابعادها الدولية على حركات التحرر.
- موقع الجزائر كبلد يمتاز بعمقها العربي والإسلامي والافريقي والمتوسطي.
- الدعم المطلق لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وقضايا التحرر سواء إقليميا او دوليا والثبات على ذلك.

كما تبنت الجزائر معظم مبادئ المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، والتي تقوم على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلاقات حسن الجوار وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة، وذلك يكون من خلال عملية الوساطة ومبدأ التعاون، وهو ما يفسر تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في دبلوماسيتها[13].

ومن جهة أخرى هناك مجموعة من الإنتقادات لهده المبادئ وخاصة مع التحولات الدولية والاقليمية مما وضع الدولة أمام مجموعة من الثوابت في ظل بيئة إستراتيجية أمنية ومصالح متغيرة ومتعددة المتغيرات، وطرحت إشكاليات مدى قدرة وإدراك هده الثوابت في المحافظة على الأمن الوطني وإمكانية تعديل هده المبادئ وفق تغير مفهوم الأمن الوطني والمصالح الإستراتيجية، فمن غير المعقول أن تتغير البيئة الإستراتيجية وتبقى المبادئ ثابتة ومستمدة من إطار، فالسياسة الدولية في وقتنا الراهن تحكمها متغيرات القوة وتوازن القوى والتكتلات الإقتصادية والتحالفات العسكرية فمن الصعوبة أن تحافظ الدولة على أمنها الوطني دون بناء منظومة أمنية فعالة من منطلق إدرؤاكها الإستراتيجي لإمكانياتها ومعادلة الفرص والتهديدات.

فالعقيدة العسكرية هي محصلة تصورات وممارسة وإرث تاريخي وقدرات عسكرية وإقتصادية ومعطيات طبيعية يفرضها الموقع الجغرافي، ومنه فإن عناصر العقيدة العسكرية الجزائرية تتمثل في:

- ✓ تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته بانتهاج الخيارات العسكرية الدفاعية وعدم المساس بسيادة أي دولة.
- ✓ السعي نحو تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تحقيق الأمن والدفاع مثل مصادقة الجزائر على "ميثاق الإتحاد الإفريقي لعدم الإعتداء والدفاع المشترك" سنة 2007[14].

المبحث الثالث: عدم التدخل في العقيدة الدفاعية للجزائر

ويرى المحللين العسكريين والباحثين الأكاديميين أن العقيدة العسكرية تحمل الصفة الدفاعية بشكل عام، وهو ما يدل على أننا لا نقوم بأي تحركات عسكرية إلا إدا كنا معرضين لتهديد وهجوم عسكري، وفي حالة الهجوم من العدو يكون الطرف الاخر مجبر على الدفاع أولا ثم الإنتقال لمرحلة حسم المعركة، والعملية الدفاعية رهينة تكامل الأسلحة مع التجهيزات القتالية والتمارين والخطط القتالية وطرق تنفيذ الاعمال الدفاعية بشكل مباشر، وبهذا الخصوص فإن استخدام الوسائل القتالية الجديدة من قبل الوحدات المدافعة رفعت من مستوى قدرتها على القتال، وأدت إلى ظهور اشكال جديدة في الدفاع وجعلتها أكثر فاعلية وثبات.[15]

إستمدت الجزائر عقيدتها الأمنية من مبادئها الدستورية، ففي حين لم ينص دستور 1963 على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، نص دستور 1976 في الفصل السابع والذي يتضمن مبادئ السياسة الخارجية في مادتيه 90-93 على مبدأ عدم التدخل من خلال أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وذلك وفاءا لمبادئ عدم الإنحياز، ودعم التعاون الدولي، أما دستور 1989 فقد نصت المادة 27 من الفصل الثالث تحت عنوان الدولة أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول والمساواة والمصلحة المتبادلة، بالإضافة إلى تبنيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولقد تم تكرير نفس المادة في نص المادة 28 من الفصل الثالث في دستور 1996، ولم يشهد تعديل 2016 تغييرا في العقيدة العسكرية وتماشيا مع موقف الدبلوماسية الجزائرية التي تلتزم موقف الحياد الإيجابي.[16]

ومنه منطلق أن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على مبدأ أساسي وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أنها تعتمد في بناء أي سلوك خارجي على عقيدة عسكرية تعتبر دفاعية

وليست هجومية ولهذا فالجزائر لا تتدخل ولا تسمح للآخرين بالتدخل في شؤونها،[17] ليصبح بعد الأزمة الجزائرية الإرهاب الأولوية الرئيسية لمذهب الدفاع في الجزائر، ومن هذا المنطلق وفي إطار إستراتيجية جديدة سعت الجزائر إلى الحصول على الأسلحة، وتنويع الموردين وتحديث الأنظمة التكنولوجية المتطورة والرفع من جاهزية القوات المسلحة، فالجيش الوطني الشعبي مسؤول عن المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة وسلامة أراضي البلاد، وحماية الفضاء البري والجوي ومختلف مناطق المجال البحري كما نصت عليه دساتير الدولة[18].

وتثار إشكالية التدخل العسكري الجزائري خارج الحدود إستنادا إلى التغيرات الإقليمية في الجوار الجغرافي في ليبيا وتونس ودول الساحل وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، بالرغم من أن هذا التدخل سيفتح المجال للجماعات الإرهابية والإجرامية بضرب الأمن الوطني[19]، ولهدا تسعى لتفعيل طاقاتها الدفاعية لضمان أمنها في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة مع الحفاظ على مبادئها التاريخية وخاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كأساس لعقيدتها الدفاعية.

المبحث الرابع: إشكالية الإدراك الإستراتيجي ومعضلة الإستشراف

يبقى الإدراك الإستراتيجي تصور نظري لبناء العقيدة الأمنية للدولة، لتأتي أهمية قدرة الدولة على توظيف مقوماتها كعامل أساسي في تطبيق إستراتيجية أمنية ودفاعية للدولة من خلال ما تمتلكه من مقومات جيواستراتيجية، فالمنطلق هو الإدراك ثم لسرعة الأحداث والتحولات الدول مجبرة على إدخال مفهوم الإستراتيجي ليكون لها القدرة الإستشراف والتنبؤ.

إن الدول القوية هى الأمم التي تدرك ما يحيط بها من تغيرات عالمية وتعي التناقضات والصراعات، وهذه الأمم المتقدمة تسعى لصنع مستقبلها، أما الأمم الضعيفة فهي التي لا تستطيع إدراك التغيرات المحيطة بها، والتى تبقى رهينة للمصادفات أو للتدخلات الخارجية، ذلك لأنها لا تمتلك إستراتيجية شاملة، وينبغي إدراك أمرين أساسين فيما يتعلق بأهمية الدراسات المستقبلية: الأول أن الدراسات المستقبلية باتت من الحتميات وضرورية لفهم التغيرات السريعة وأهميتها لترشيد عملية صناعة القرارات، والأمر الثانى الذى يتعين إدراكه هو أن هذه الدراسات تقوم على مناهج بحث وأدوات فحص مقننة أو شبه مقننة، وتحظى بالإهتمام في الأوساط العلمية ومعاهد ومراكز بحثية وجمعيات علمية راقية يجب الإشارة إلى أنه ليس الهدف المباشر للدراسات المستقبلية هو التخطيط أو وضع إستراتيجيات فقط بل وتوفر لهيئات التخطيط والاستراتيجيات قاعدة معرفية الضرورية لصياغة الاستراتيجيات ورسم الخطط. فهو عمل قائم بذاته، يأخذ وقته اللازم ويستعمل المنهجيات المتعارف عليها، ويحناج لمقومات لتحقيق الأهداف، وواقع الدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي يؤكد الضعف والانحسار والمحدودية وغياب التشجيع على اقتحام الباحثين لهذا النوع من الدراسات في الوقت الذي تتعقد فيه المتغيرات الداخلية والخارجية وتتضارب إستراتيجيات القوى العظمي لمزيد من مناطق النفود[20].

من ركائز أي سياسة خارجية في وقتنا الراهن الاستشراف والتنبأ، والاستشراف كعلم في الدراسات السياسية يجنب صانع القرار الوقوع في الأخطاء عن طريق استراتيجية شاملة قائمة على التخطيط والتنفيذ، وتقديم بدائل وتشخيص سيناريوهات معينة، فانتهاج أي سياسة أو سلوك لدولة قائم على العلم، فقد عرفت الجزائر تراجع كبير في سياستها الخارجية على عكس نشاطها في فترة السبعين و الثمانين من القرن الماضي، وكل هدا راجع إلى محدودية دور المشاركة في صنع القرارات من خلال النخب العلمية سواء كانت رسمية في البرلمان بغرفتيه أو غير رسمية داخل الأوساط الشعبية، ولهدا يجب فتح الباب أمام النخب الرسمية وغير الرسمية للمشاركة في صنع السياسة الخارجية للبلاد، من أساتذة

جامعيين و باحثين ومفكرين و مثقفين يساهمون في تقديم الاستشارات لمسئولي السياسة الخارجية، بحيث نلاحظ في الجزائر ضعف الرلمان وعدم على مناقشة السياسة الخارجية للدولة والنخب الغير الرسمية بما فيها الجامعة ومراكز البحث لا يستمع لها، فهناك سوء في إدارة السياسة الخارجية للبلاد نتيجة لغياب عنصر الاستشراف وغياب استراتيجية شاملة على المدى الطويل تخطط لإثبات وجود الدولة الجزائرية في كل المجالات كقوة إقليمي[21].

فالجزائر يصعب عليها النجاح إدا لم تكن لها نظرة مستقبلية نظرة مستقبلية، والدليل على دلك بعد مرور أكثر من 14 سنة من حكم نفس الادارة لم نرى الجزائر قوية بالرغم من البحبوحة المالية التي وفرها إرتفاع أسعار النفط إلى معدلات قياسية، كدلك إن التغيرات الإقليمية والدولية وخاصة الحراك العربي كان بمثابة مجال لإختبار السياسة الخارجية الجزائرية التي هي رهينة ثوابت صلبة، إضافة إلى الإفتقاد لإستراتيجية التكيف مع الظروف المحيطة بالبلاد، فمن الصعوبة إدارة سياسة خارجية لدولة مثل الجزائر بمبادئ ثابتة لا تتغير، إضافةّ إلى غياب الاستشراف في سياسة الجزائر الخارجية، فيجب على الجزائر إشراك أهل الاختصاص لصنع سياسة خارجية متكاملة ووضع نظرة استراتيجية استشرافية شاملة تمكنها من لعب دور محوري في النسق الدولي[22].

خاتمة:

إن لمدخل الإدراك الإستراتيجي أهمية كبيرة في تفسير وتحليل الإستراتيجية الأمنية والدفاعية للدولة، وسوء الإدراك يحد من القدرة الوطنية على حماية الأمن الوطني للدولة، فخيارات السياسة الخارجية تبنى على إدراك صانعي القرار والقيادات الوطنية، إذ لا يكفي مقومات قوة الدولة وأوضاعها السياسية والاقتصادية فقط، ولكنها تتأثر وبشكل أساسي على أساس تصوُّر وإدراك القيادات الوطنية وصانعي القرار لهذه العوامل المختلفة وأثرها في تحديد خيارات السياسة الخارجية وتتطوَّر هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثِّرة بخبرات صانع القرار والعقائد العامة والتقاليد السائدة في المجتمع

ويتَّضِح أثر هذه التصورات على قرارات السياسة الخارجية من الأبحاث التي أُجريت حول السياسة الخارجية النرويجية، حيث وجد أن هناك علاقة مباشرة بين مفاهيم وتصورات النخبة الحاكمة وبين سلوك السياسة الخارجية.

فالسياسة الخارجية ترتكز على مجموعة من الأهداف الوطنية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وهي تمثل المبادئ العامة التي تتحكم في سلوكيات الدولة أو هي النشاط السياسي لصانع القرار الرامي إلى التعامل مع البيئة الخارجية بما يخدم المصالح الوطنية، ويترجم ذلك في مجموعة من الاستراتيجيات والقرارات التي تشكل سلوك الدولة مع محيطها الخارجي.

ومنه يمكن القول أن الإدراك الإستراتيجي كمدخل لفهم الإستراتيجية الأمنية والدفاعية للجزائر يعطينا القدرة على تحليل وتفسير مواقف الدولة إتجاه قضايا وأزمات المنطقة، فالموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزومة الليبية نابع من ثوابت الدولة وعقيدتها الأمنية خاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم مشاركة الجيش الشعبي الوطني خارج الحدود الوطنية، إلا أن الإدراك الإستراتيجي في مفهوم النظري يتغير بتغير البيئة الأمنية الإستراتيجية مما يغير في منطلقات الإدراك وعليه وإسقاطا على موقف الجزائر اتجاه الازمة الليبية على سبيل المثال

فالموقف يحمل الكثير من المخاطر من خلال عدم القدرة على توقع ما ستؤول إليه الأزمة وتداعياتها وخاصة مع تدخلات قوى إقليمية ودولية كثيرة بحكم، بالإضافة إلى أن هناك مشكلة وقت فكلما زادت عمر الأزمة الليبية كلما أنتجت تهديدات يصعب إدلالها كتقوية الجماعات المسلحة الإرهابية بفعل حركة السلاح وتقوية جماعات الجريمة المنظمة بفعل عائدات الفدية أو عائدات تجارة المخدرات والإتجار بالبشر، ويمكن لتراكم هذه التهديدات يؤدي إلى إنهيار كثير من الدول في منطقة الساحل الافريقي وشمال إفريقيا، مما يفرض على الجزائر تغيير مستوى إدراكها الإستراتيجي من منطلق أنه لا يمكن العمل بمستوى إدراك لمرحة وببيئة أمنية معينة ومواصلة العمل بهدا الإدراك رغم التاحولات الأمنية الجدرية في ظل إنهيار دول وظهور حسابات إستراتيجية إقليمية ودولية جديدة.

قائمة الهوامش والمراجع:

1- بليل عبدالكريم، "مفهوم الإدراك"، موقع شبكة الألوكة، دراسات شرعية، تاريخ النشر 21/10/2009، تاريخ الإطلاع 2016/10/16، الموقع الإلكتروني: http://www.alukah.net

2- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 398

3- مصطفى كريم، "الإدراك ... مفهومه وأهميته وخطواته"، موقع مفكرة الإسلام، تاريخ النشر الجمعة 25 ديسمبر 2009، تاريخ الإطلاع 2016/10/18، الموقع الإلكتروني: www.islammemo.cc

4- عباس علي العلي ، "مفهوم التصور والتخيل دراسة في المصطلح"، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر 10 / 2013 26 /، العدد 4254، تاريخ الإطلاع 2016/10/20، الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org

5- عادل البديوي، لادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكيا، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 39-40

6- عبد الحفيظ العز، سالم مخطارية، "ثورات الربيع العربي وتأثيرها. على. العقيدة القتالية والسياسة الدفاعية في الجزائر"، مقال منشور موقع الجزائرية للأخبار، تاريخ النشر 21-11-2016، تاريخ الإطلاع 24-12-2016، الموقع الإلكتروني:

http://www.dzayerinfo.com/ar/security/

7- وليد عبد الحي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 243

8- عبد العزيز لزهر، السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010، مجلة ستراتيجيا لدراسات الدفاع والإستقبالية، العدد01، السداسي الأول 2014، ص 129- 131

9- نفس المرجع، ص 131-136

10- مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989 المتعلق بتعديل الدستور، الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، العدد 09، مارس 1989، ص 238

11- عبد العزيز لزهر، مرجع سبق دكره، ص 142-143

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية، تاريخ الاطلاع، 2015/11/17، الموقع الإلكتروني:

http://www.el-mouradia.dz/arabe

13 -Mohamed Redha Bougherira, "Algeria s foreign policy 1979- 1992: continuity and or change", European studies research institute, June 1999, p 130

14- منصور لخضاري،"السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 128

15- وليد خالد أحمد، مفهوم الدفاع في العقيدة العسكرية الدفاعية، بجريدة القادسية، العدد 01، 1993، تاريخ النشر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/11/05، للإطلاع الإلكتروني:

www.kitabat.com

16- بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، لبنان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 202-203

17- رمضان حملات، "العقيدة العسكرية الجزائرية دفاعية وليست هجومية"، صحيفة الحوار، تاريخ النشر 2014، تاريخ الإطلاع 2016/12/2، الموقع الإلكتروني: http://elhiwardz.com

18 -Abderrahmane Mebtoul, "L'Armée algérienne face aux nouveaux enjeux géostratégiques mondiaux", le journal le matin Algérie, 29 Oct 2013, Date d'accès 2/12/2016, Site Web http://www.lematindz.net/news

19- الياس أبو جودة، "مفهوم الأمن البشري في إطار التهديدات العالمية الجديدة"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 74، تشرين الأول 2010.

20- محمد أحمد الصغير علي عيد ، إستشراف المستقبل العربي، مقال منشور بموقع الأوان من أجل الثقافة، تاريخ النشر 2016/08/31، تاريخالإطلاع 2016/12/18، الموقع الإلكتروني :

http://www.alawan.org/article13440.html

21- المحرر، السياسة الخارجية الجزائرية وغياب الإستشراف، مقال منشور بموقع السياق العربي، تاريخ النشر غير موجود، تاريخ الإطلاع 2016/12/17، الموقع الإلكروني:

http://arabcontext.com

22- المرجع نفسه.